

الطبيعة القانونية لشرط المصلحة في دعوى الإلغاء (دراسة مقارنة)

د. عاشور سليمان شوايل
عضو هيئة تدريس بقسم القانون العام
كلية القانون – جامعة بنغازي

تمهيد :

دعوى الألغاء كأي دعوى قضائية أخرى، عندما تعرض على القاضي الإداري تمر بثلاث مراحل أساسية : مرحلة الاختصاص ومرحلة القبول ومرحلة الفصل في الموضوع .
بعد أن تتحقق دوائر القضاء الإداري، بأن أحد أطراف الدعوى جهة عامة، والعمل الذي صدر عنها ليس عملاً تشريعياً أو قضائياً، وأنها قد تصرفت بمناسبتها كسلطة عامة¹، وليس كفرد عادي، وأن القرار المطعون فيه تختص بإلغاءه قبل أن تتصدى لموضوع الدعوى، للمرحلة الثانية وهي التحقق من توافر الشروط اللازمة لقبول الدعوى، مجتمعة وإلا أمتنع على القاضي النظر في موضوع الدعوى فشرط قبول الدعوى، أذن هي مقتضيات أولية يجب توافرها حتى يمكن فحص موضوعها².

والقواعد العامة في الخصومة القضائية تتطلب عدة شروط لقبول دعوى الإلغاء، ومنها تمتع الخصوم بالأهلية القانونية في المخاصمة³، وثبوت الصفة في من يرفع الدعوى ومن ترفع عليه بالإضافة لضرورة توافر المصلحة في رفعها وتأسيساً على ما تقدم نقسم دراستنا إلى مبحثين على النحو التالي:-

الأول :

دعوى الألغاء وشروط المصلحة

الثاني :

الطبيعة القانونية لشرط المصلحة

¹ - أنظر عبدالفتاح حسن- قضاء الإلغاء- مكتبة الجلاء الجديدة- المنصورة- سنة 1982م ص137.
² - أنظر د. محمد عبدالله الحراري- الرقابة على أعمال الإدارة في القانون الليبي (رقابة دوائر القضاء الإداري)- منشورات مجمع الفاتح للجامعات- سنة 1990م- ص142- راجع في نفس المعنى أ.د عمر محمد السيوي- الوجيز في القضاء الإداري- منشورات مكتبة الفضيل سنة 2013- ص176 وما بعدها.

³ - يتفق حكم الأهلية القضائين العادي و الإداري حيث ينظر إليها على أنها ليست شرطاً من شروط قبول الدعوى و إنما لصحة إجراءات الخصومة، وعلى ذلك إذا بوشرت الخصومة، ممن ليس أهلاً لها، فإن إجراءات الخصومة- دون تأثير على قبول الدعوى- تصبح قابلة للإبطال، ويراعى أن هذا البطلان لا يصح الإستناد إليه أو التمسك به، إلا من قبل من شرع لمصلحته وهذا ما اكدته المحكمة الإدارية العليا مصر حيث قضت "... الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى و إنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة فإذا باشر الدعوى من ليس أهلاً لمباشرتها كانت دعواه مقبولة و لكن إجراءات الخصومة فيها هي التي يمكن أن يلحقها البطلان... " - راجع في ذلك المحكمة الإدارية العليا- في 21-4-1972م (18) ص80.

المبحث الأول

دعوى الإلغاء وشروط المصلحة

تمهيد :

أصبح لدعوى الإلغاء أهمية كبرى، كونها وسيلة مقررة للأفراد لمواجهة عسف الإدارة عند تجاوزها مبدأ المشروعية، في تصرفاتها القانونية. وبالتالي تعد دعوى الإلغاء من أهم صور الحماية التي يوفرها المشرع للأفراد للذود عن حقوقهم وإبعاد المخاطر عن حرياتهم. والمكانة التي تحتلها تلك الدعوى ترتكن أساساً على أثرها الحاسم والذي يعنى – حال قبولها – محو القرار الإداري بأثر رجعي بالنسبة للكافة.

ودعوى الإلغاء دعوى لها طبيعة خاصة، تتفق وتختلف مع الدعاوى القضائية الأخرى، في شروط القبول << les conditions de recevabilite >> ومن أهم هذه الشروط شرط المصلحة الشخصية المباشرة⁴، في رافع الدعوى نوضح ذلك بمطلبين على النحو التالي :-

الأول /

مضمون دعوى الإلغاء

الثاني /

شرط المصلحة في دعوى الإلغاء

المطلب الأول

مضمون دعوى الإلغاء

دعوى الإلغاء هي الدعوة التي يرفعها ذوى الشأن، إلى دائرة القضاء الإداري مطالبين فيها بإلغاء، قرار إداري مخالف للقواعد القانونية النافذة،⁵ "أى لمبدأ المشروعية" – وكأصل عام تدخل دعوى الإلغاء في الاختصاص المانع لدوائر القضاء الإداري بمحاكم الاستئناف في ليبيا وليس لأى محكمة أخرى حق الفصل فيها.⁶

وتختصم دعوى الإلغاء بالضرورة، قرارا إداريا⁷، وتستهدف أستصدار حكم بإلغائه كلياً أو جزئياً.⁸ وكافة أجراءاتها تدور حول فحص هذا الطلب للتحقق من مدى سلامة القرار محل الطعن من الناحية القانونية، فدعوى الإلغاء دائماً دعوى مشروعية. وقاضى الإلغاء دائماً قاضى مشروعية. فهو يبحث في صحة تطبيق القانون وهذا يعنى :

⁴ - نصت المادة السادسة من القانون رقم 88 سنة 1971م على " ... لاتقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية مباشرة".

⁵ - راجع أ.د. عمر السيوي- المرجع السابق ص175 و كذلك أ.د. محمد الحراري- المرجع السابق- ص137

⁶ - راجع المادة الثانية من القانون رقم 88 سنة 1971م بشأن القضاء الإداري.

⁷ - ذهب رأي للفقهاء الفرنسي إلى أن دعوى الإلغاء ليست دعوى بين أطراف ولكنها دعوى موجهة ضد قرار و أنه إذا كان هناك مدعى في إجراءات دعوى الإلغاء فإنه لا يوجد بالمعنى الدقيق للكلمة مدعى عليه، ونظراً لعدم وجود مدعى عليه، فإنه يوجد مدافعون عديدين عن القرار- راجع Laferriere في مقدمة مطول القضاء الإداري- الجزء الثاني- ص561 وما بعدها

⁸ - وتطبيقاً لذلك قضى مجلس الدولة الفرنسي بأن " دعوى الإلغاء دعوى موجهة ضد قرار و ليست دعوى ضد طرفين" - راجع- حكم مجلس الدولة الفرنسي في 19 أبريل سنة 1950 De villele المجموعة ص214

- 1- أن دوره يقتصر على المقابلة بين القرار المطعون فيه بالإلغاء والقواعد التي تحكمه .
- 2- أنه لا يعقب على نشاط جهة الإدارة حيث لا يخضع هذا النشاط لقواعد قانونية .
- 3- أنه إذا كان يتناول الوقائع بالفحص والتحقيق. فليس ذلك إلا لكي يستطيع أن يفصل في مشروعية القرار.

فلا نخلط أذن بين النشاط المقيد الذي تخضع فيه الإدارة لقواعد قانونية والذي يراقبه قاضي الإلغاء، ونشاطها الذي يخضع لسلطتها التقديرية والذي تزن وحدها مدى ملاءمته. ولا تخضع فيه لرقابة القاضي الإداري، فهو قاضي المشروعية وليس قاضي الملائمة. ولكن يجب أن نعلم في المقابل أن أي نشاط إداري، مهما اتسعت فيه السلطة التقديرية للإدارة، لا بد وأن يخضع كحد أدنى لقاعدة أساسية واحدة، وهي وجوب استهداف الإدارة في نشاطها للصالح العام وقاعدة تخصيص الأهداف.⁹

إذا دعوى الإلغاء، هي دعوى قضائية تهدف إلى إلغاء بواسطة القاضي الإداري، قراراً غير مشروع صادراً من سلطة إدارية.¹⁰ كما عرفت بأنها دعوى قضائية تمكن لكل ذي شأن أن يطلب من القاضي الإداري تقريراً أن القرار الإداري غير مشروع، وأن يحكم بطلانه.¹¹

ودعوى الإلغاء، تعرف بالقضاء العيني أو الموضوعي، وليس بالقضاء الشخصي، لأنه يتعلق بفحص مدى مشروعية القرار المطعون فيه دون النظر إلى الحقوق الشخصية لرافع الدعوى، ويهدف إلى إلغاء القرار الإداري المعيب وإزالة كل أثر له، دون أن يتجاوز هذا النطاق.¹²

ومن هذا المنطلق تتوزع الدعاوى الإدارية إلى مجموعتين : القضاء الموضوعي والقضاء الشخصي.¹³

- القضاء الموضوعي :

محور دعاوى هذا القضاء البحث في مخالفة العمل المطعون عليه للقانون، ومساس تلك المخالفة بمركز قانوني عام أو موضوعي إى يتوحد مضمونه لجميع شاغليه. وابرز نماذج هذا القضاء دعاوى تجاوز السلطة.¹⁴

⁹ - راجع مقالتنا - بعنوان - عيب الإنحراف بالسلطة و قاعدة تخصيص الأهداف - مجلة دراسات قانونية - منشورات جامعة بنغازي - كلية الحقوق - العدد التاسع عشر، يناير 2016م - ص 142 - وما بعدها.

¹⁰ - راجع - د. محمد عبدالسلام مخلص - نظرية المصلحة في دعوى الإلغاء - دار الفكر العربي - دون سنة - ص 78

¹¹ - راجع - Adminis .T. rivero .- precis de dr. الطبعة الرابعة ص 218، مشار له لدى د. محمد عبدالسلام مخلص - المرجع السابق.

¹² - انظر - د. يحيى رمضان العريفي - الضمانات التأديبية المقررة للموظف العام في التشريع المصري و الليبي " دراسة مقارنة مع التطبيق على رجال

الشرطة " رسالة دكتوراة - كلية الحقوق - جامعة عين شمس سنة 2016 ص 477

¹³ - أبتدع هذا التقسيم الفقيه (duguit) - راجع أفكاره في:

Traite de droit constitutionnel, T.2.1928.p.458 et ss{ La juridiction subjective}, p475.et ss(La juridiction objective)

¹⁴ - راجع في نفس المعنى أ.د عمر السيوي - المرجع السابق - ص 168 وما بعدها.

- القضاء الشخصي :

دائماً محل القضاء الشخصي المنازعة حول حق شخصي يستند إلى مركز قانوني ذاتي، وهو مركز تتباين أحكامه من حالة لأخرى.

وعلى القاضي أن يبحث بداية وجود الحق، ليكشف- حال إقراره- عن مداه ونطاقه. وتعد منازعات العقود ودعاوى الاستحقاق والتعويض أكثر دعاوى القضاء الشخصي.¹⁵

نستخلص مما تقدم أن دعوى الإلغاء تتميز عن غيرها من الطعون ببعض الصفات وهي:

- 1- أن دعوى الإلغاء طعن قضائي.¹⁶
 - 2- أن دعوى الإلغاء طعن يتعلق بالنظام العام، مما يترتب على ذلك ثلاث نتائج وهي/
 - الأولى: عدم استبعاد دعوى الإلغاء إلا بنص قانوني صريح.
 - الثانية: لا يجوز التنازل سلفاً عن اللجوء على الطعن بالإلغاء، فمثل هذا التنازل سيكون باطلاً ولا أثر له.¹⁷
 - الثالثة: تنازل من صدر لصالحه الحكم بالإلغاء لا يبعث الحياة في القرار الباطل.¹⁸
- وبعد أن دونا مضمون دعوى الإلغاء بهذا المطلب ندرس بالمطلب التالي شرط الصفة والمصلحة في دعوى الإلغاء .

المطلب الثاني**شروط المصلحة في دعوى الإلغاء**

القواعد العامة في الخصومة القضائية، تتطلب ضرورة توافر شروط معينة لقبول الدعوى، ومن أهمها تمتع الخصوم بالأهلية القانونية في المخاصمة، وثبوت الصفة في رافع الدعوى ومن ترفع عليه، مع ضرورة توافر المصلحة في رفعها،¹⁹ وأنه لا دعوى بغير مصلحة، وتسري هذه القاعدة في مجال القضاء العادي ومجال القضاء الإداري. ففي مجال القضاء العادي نص المشرع في قانون المرافعات المدنية على أنه ".... لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون".²⁰

¹⁵ - يعتبر قضاء الإلغاء من القضاء الموضوعي و القضاء الكامل من القضاء الشخصي.

¹⁶ - مرت دعوى الإلغاء بعدة مراحل اثناء تطورها- فقبل عام 1872م كانت دعوى الإلغاء بمثابة طعن إداري، سواء نظرته السلطات الرئاسية أو مجلس الدولة الذي كانت قراراته معلقة على تصديق رئيس الدولة، ولم يكتسب الطعن بالإلغاء الطبيعة القضائية، إلا حيناً أصبحت أحكام القاضي الإداري نهائية لا تحتاج لتصديق أحد، وهو ما قرره قانون 24 مايو 1872م.
¹⁷ - راجع :

V.ce. 19 nov. 1955. Andreani, Rec.P.55/.

¹⁸ - راجع :

C.E. 13 juill. 1967, Ecole privée de filles de prandelles, R.D.P. 1967 .P./205 note waline.

و راجع شئ من التفصيل- أ.د عمر السيوي- المرجع السابق ص170 وما بعدها.

¹⁹ - القاعدة أن المصلحة مناط الدعوى، فهناك من يرى في ذلك أن المصلحة هي شرط وجود الحق في الدعوى وبهذا تفهم باعتبارها أساس الدعوى- راجع- د. محمد عبدالسلام مخلص- المرجع السابق- ص24 وما بعدها، وراجع في نفس المعنى أ.د عمر السيوي- المرجع السابق- ص192.

²⁰ - راجع- د أحمد عمر بوزقية- قانون المرافعات (دروس موجزة لطلاب لقانون- الجزء الأول- الطبعة الثانية- بنغازي- منشورات جامعة قاريونس- دون سنة- ص132. وأنظر د الكوني على أعبودة (قانون علم القضاء- الجزء الثاني) النشاط القضائي- (الخصومة القضائية والعريضة)- الطبعة الثانية- دون ناشر- سنة 2003- ص33.

وفي مجال القضاء الإداري، نص المشرع الليبي في المادة السادسة من قانون القضاء الإداري رقم (88) لسنة 1971م على أنه "..... لا تقبل الدعوى المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية...."، وهذا ما أكدته المحكمة العليا حيث قضت "..... يشترط لقبول دعوى الإلغاء أن تتوفر في المدعى الأهلية القانونية للتقاضى، وأن يكون له مصلحة مباشرة وشخصية في إلغاء القرار المطعون فيه بمعنى أن يكون القرار قد أحدث تغييراً في الأوضاع القانونية السابقة من شأنه أن يمس مصالح المدعى".²¹

وهذا مانص عليه أيضاً المشرع المصري في قانون مجلس الدولة، منذ نشأته سنة 1946م بضرورة وجود المصلحة، لرفع الدعوى، أمامه سواء كانت دعوى إلغاء أو تعويض، وأكد على الأخذ بهذا الشرط في كل القوانين اللاحقة والمعدلة حتى القانون الحالي رقم 47 لسنة 1972م في المادة 1/12.²²

وفي إطار معالجة ضابط المقصود بالمصلحة، لقبول دعوى الإلغاء، غالباً ما تقابل تعبير الصفة، ونصدم بإصطلاح الأهلية، وهذا التداخل بين المصطلحات يتطلب تحديد مفهوم الصفة، ومفهوم الأهلية قبل تناول شرط المصلحة وفق الآتي:-

- أولاً:- شرط الصفة :-

يري البعض أن الصفة تختلف عن المصلحة، فالصفة هي السلطة أو أهلية مباشرة واستعمال الدعوى، أما المصلحة فهي الحاجة لحماية القانون لحق من الحقوق، وتوجد المصلحة في دعوى الإلغاء بمجرد المساس بالقرار المطعون فيه بمصلحة مادية أو أدبية للطاعن، وهناك من يري أن المصلحة والصفة والأهلية والحقوق هي شروط لقبول الدعوى، فهناك فرق بين الصفة والمصلحة بالنظر إلى المصلحة باعتبارها الحاجة إلى حماية القانون لحق من الحقوق، في حين أن الصفة هي السلطة أو أهلية مباشرة واستعمال الدعوى، فالصفة في رأي بعض الفقهاء هي شرط لازم ومستقل عن شرط المصلحة، وأنه إذا لم يكن لرافع الدعوى صفة فإنها تكون غير مقبولة، ويجوز أبداء هذا الدفع في أي حال تكون عليها الدعوى.²³

تبني بعض فقهاء القانون العام الاتجاه السابق، فيما يتعلق بدعوى الإلغاء، في القضاء الإداري- وكان رأيهم يقوم على أن الصفة شرط مستقل عن شرط المصلحة، وأن رافع دعوى الإلغاء يجب أن تكون له صفة رفعها إلى جانب توافر المصلحة في ذلك فإذا انتفت الصفة تكون الدعوى غير مقبولة فالصفة شرط لمباشرة الدعوى أمام القضاء والاستمرار فيها.²⁴

إلا أن جانب كبير من فقهاء القانون العام وكذلك القضاء المصري، يؤكد أن الصفة في دعوى الإلغاء، تندمج في المصلحة، وبالتالي يكون لكل صاحب مصلحة، له صفة في رفع دعوى الإلغاء وهذا ما أكدته محكمة القضاء الإداري، حيث قضت أن "القضاء الإداري قد أُنشئ على شرط الصفة

²¹- أنظر حكم المحكمة العليا في الطعن الإداري رقم 11/13- مجلة المحكمة العليا- يوليو 1956- ص10.

²²- أنظر أ.د ربيع أنور فتح الباب- القضاء الإداري (قضاء الإلغاء)- دون ناشر- 2015م- ص132

²³- المرجع السابق- ص135.

²⁴- راجع ذلك- د. فؤاد العطار- القضاء الإداري- دار النهضة سنة 1968م- ص542

فى دعوى الإلغاء أنما يندمج فى شرط المصلحة²⁵. وبالتالي فإن شرط الصفة فى الدعوى ينصرف إلى اصحاب الحماية القانونية المطلوبة، سواء هموا بأنفسهم إلى رفع الدعوى، فى الأحوال التى يحق لهم قانوناً ذلك، أو أن يتم ذلك عن طريق من أنيط بهم ذلك للنيابة عنهم وتمثيلهم أمام القضاء، مما يتطلب معه بضرورة توافر شرط الصفة فى الدعوى بحسبانه تجسيدا لحق اللجوء إلى القضاء، ومنح الحماية القانونية المطلوبة لأصحاب الشأن.²⁶

- ثانياً :- شرط الأهلية :-

يتفق القضاء العادى والقضاء الإدارى، على أن الأهلية ليست شرطاً من شروط قبول الدعوى وإنما لصحة إجراءات الخصومة.²⁷ وبالتالي فالدعوى المقامة مباشرة من ناقص الأهلية أو فاقدها تعد باطلاً من الناحية الإجرائية لإفتقاده أهلية التقاضى بأسمه، رغم توفر شرط الصفة لديه فى طلب الحماية القضائية، فيما لو تم رفع هذه الدعوى بواسطة وليه أو القيم عليه أو الوصى عنه، وهنا يبرز الفارق بين الصفة كشرط لقبول الدعوى وبين أهلية التقاضى كشرط لصحة إجراءات الخصومة.²⁸ وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة الإدارية العليا فى مصر أن " الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما هى شرط لصحة إجراءات الخصومة فإذا باشر الدعوى، من ليس أهلاً لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن إجراءات الخصومة فيها هى التى يمكن أن يلحقها البطلان".²⁹ وبعد هذا التوضيح نلقى الضوء على شرط المصلحة.

- ثالثاً : مفهوم المصلحة فى دعوى الإلغاء :

تعرف المصلحة، بأنها الفائدة القانونية التى يسعى المدعى إلى تحقيقها فى الدعوى التى يقيمها، وقد تتمثل المصلحة فى حماية حق أو فى الحصول على تعويض مادي أو أدبي، إذا توافرت الأسباب القانونية. أما المصلحة كشرط لقبول دعوى الإلغاء، فتعنى أن يكون رافع الدعوى فى حالة قانونية خاصة، بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً فى مصلحة شخصية له، وإلا كانت الدعوى غير مقبولة،³⁰ وذلك مانصت عليه المادة السادسة من القانون 1971/88م بشأن القضاء الإدارى الليبي والذى نص " إذا تخلف شرط المصلحة ترتب على ذلك عدم قبول الدعوى..... سواء كانت الدعوى مرفوعة من شخص طبيعى أو شخص معنوى....."³¹ إذا وفقاً

²⁵ - أنظر حكم محكمة القضاء الإدارى- فى 27-2-1958م- راجع هذا الحكم و آراء أخرى- لدى د. فتحي فخري- وجيز دعوى الألغاء- طبقاً لأحكام القضاء- 2003-2004 ص130 ومابعداها- وراجع فى ذلك د.عمر السيوي- المرجع السابق-ص194- والذى يؤكد الاتجاه الفقهي الذى يؤيد اختلاف المصلحة عن الفقهي دعوى الألغاء.

²⁶ - راجع مستشار دكتور-خليفة سالم الجهمي-دراسات فى القانون العام- "بحوث وتعليقات-الصفة والمصلحة فى دعوى الألغاء- منشورات مكتبة الفضيل-ص170.

²⁷ - راجع- د.فتحي فكري- المرجع السابق-ص133ومابعداها. وراجع أحمد السيد الصاوى- شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية- دون ناشر- سنة1994م-ص174. راجع- مستشار د. خليفة سالم الجهمي- المرجع السابق-ص170.

²⁸ - أنظر- حكم المحكمة الإدارية العليا- فى حكمها 21—1973م-م(18)-ص80. أنظر- د.عمر محمد السيوي- المرجع السابق-ص193.

²⁹ - وهذا ما أكده المشرع المصري فى قوانين مجلس الدولة المتعاقبة منذ نشأته بالقانون 112 سنة1946 وكل القوانين اللاحقة والمعدلة حتى القانون الحالى رقم(47) لسنة 1972م- راجع د ربيع أنور فتح الباب- المرجع السابق-ص132.

³⁰ - راجع د محمد عبدالسلام مخلص- المرجع السابق-ص24ومابعداها.

J.C.A. George,Liet-Veaux - 650- طبعة 1976م مشار له لدى الدكتور محمد عبدالسلام مخلص- مرجع سابق ص 121.

³¹ - فى تعريف المصلحة المعقولة- أنظر حكم مجلس الدولة الفرنسى الصادر فى 10يوليو 1954م- المجموعة - ص478- مشار اليه لدى Dr .admis "vedel" - طبعة1968- ص502- وراجع فى نفس المعنى- د محمد عبدالسلام مخلص- المرجع السابق- يشير لعدة أحكام لمجلس الدولة الفرنسى بالخصوص.

للقاعدة القديمة " لادعوى بلا مصلحة " " pas d'interet pas d'action " ، وتعنى هذه القاعدة، أن المصلحة أساس الدعوى، طبقاً للرأى الغالب من الفقه، وهى السبب الوحيد المؤثر، كما تفهم بإعتبارها إحدى الشروط التى يتعين توافرها فى شخص المدعى، حتى تقبل مطالبته، ووفقاً لذلك فكل دعوى تؤسس على المصلحة بهذا المعنى فأنا نقول أن المصلحة مناط الدعوى " L'intererest la mesure de l'action " ومن ثم فإنه يجب أن تولد المصلحة حتى تولد الدعوى.³²

المبحث الثانى

ضابط المصلحة فى دعوى الإلغاء وغيرها من الدعاوى

تمهيد /

من خلال عرضنا السابق أكد المشرع والقضاء على ضرورة توافر المصلحة فى رافع دعوى إلغاء القرار الإداري، والمصلحة كشرط لقبول الدعوى، لا يشترط أن تقوم على حق أهدره القرار الإداري المطعون فيه، كما هو الحال فى دعوى التعويض، وإنما يكفي أن يمس القرار المطعون فيه حالة قانونية ما للطاعن، تجعل له مصلحة مادية، أو معنوية بإلغاء القرار محل دعوى الإلغاء، والمصلحة تحكمها عدة خصائص وشروط لتكون مقبولة، ندرسها بمطلبين على النحو التالي:-

الأول /

الأحكام العامة للمصلحة فى دعوى الإلغاء

الثانى /

أوجه الاتفاق والاختلاف بين المصلحة فى دعوى الإلغاء وغيرها من الدعاوى

المطلب الأول

الأحكام العامة للمصلحة فى دعوى الإلغاء

يعض الفقه الفرنسي، يصف المصلحة بأنها خاصة أو عامة، وفى داخل نطاق المصلحة الخاصة تنقسم المصلحة إلى فردية أو جماعية.³³ إلا أن الوصف الأكثر استعمالاً، هو أن المصلحة، شخصية ومباشرة، حالة ومحتملة، قانونية ومعقولة، مادية أو أدبية، وتوصف بأنها فردية وجماعية، ندرسها بالتوالى :

أولاً: المصلحة قانونية ومعقولة:-

يجب أن يكون مركز الطاعن مشروع، فلا يجوز لشخص أن يطعن ويطالب باحترام قواعد المشروعية، بينما محل طعنه غير مشروع. فإذا كان هناك مركز لا ينطبق مع القانون وتساهلت جهة الإدارة فيه، فإنه لا يكون على الرغم من ذلك مصلحة قابلة للدفاع عنها بطريق دعوى الإلغاء.³⁴

وبمعنى آخر، أنه يجب أن تكون المصلحة مشروعة، يقرها القانون، بحيث يكون الطاعن فى مركز قانوني مشروع غير مخالف للقانون أو النظام العام، أو الأداب العامة، أي يجب أن تتفق المصلحة الشخصية للطاعن، مع المصالح التى يحميها القانون، وإلا أصبحت الدعوى غير مقبولة لقيامها على مصلحة لا يقرها القانون.

ثانياً: المصلحة الشخصية المباشرة:-

³²- راجع V.R.ALIBERT, le controle de l'administration, 1923, p.96.

³³- أنظر فى ذلك- د محمد عبدالسلام مخلص- المرجع السابق- ص 123.

³⁴- راجع حكم sieur Romani فى 26-2-1965م.

المصلحة المبررة لرفع دعوي الإلغاء، يجب أن تكون شخصية ومباشرة، أو بمعنى آخر أكثر دقة من الضروري أن يكون هناك ارتباط بين الطاعن، والقرار محل الطعن، بحيث يعود القرار المطعون فيه، عليه بفائدة شخصية ما.³⁵

وتعني المصلحة الشخصية: أن تكون مصلحة الطاعن على درجة معينة من التفريد "individualization" أي الخصوصية، بحيث لا تختلط بالمصلحة العامة. ويقصد بالمصلحة المباشرة: أن تكون محسوسة "saisissable" قائمة "actuel" مما يتطلب الاعتداء المباشر على المصلحة، حتي لا يقوم الطاعن بالدفاع عن مصلحة غير محددة، أو غير مباشرة، غامضة، وغير معروفة، قد يترتب عليها صدور حكم قضائي، من الممكن أن يضر مباشرة بمصالح الآخرين.³⁶ وتطبيقاً لذلك مجلس الدولة الفرنسي يستلزم دائماً الطابع المباشر للمساس بالمصلحة.³⁷

وأيضاً القضاء المصري الذي يشترط في رافع دعوي الألغاء أن تكون له مصلحة شخصية ومباشرة، حيث قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه "لا يلزم لقبول دعوي الألغاء أن يكون المدعي ذا حق مسه القرار المطعون فيه- بل يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة- مادية كانت أو أدبية- في طلب الإلغاء بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر فيها تأثيراً مباشراً"³⁸.

وفي نفس السياق قضت المحكمة العليا الليبية "بأنه لا يلزم في دعوي الإلغاء أن تستند الى حق كما هو الشأن في الدعوي المدنية، وانما يكفي ان يكون لرافعها مصلحة شخصية مباشرة، وبأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار الإداري من شأنها ان تجعله يؤثر فيها تأثيراً مباشراً"³⁹.

ايضاً المشرع الليبي في القانون رقم 1971/88م بشأن القضاء الإداري، في المادة السادسة أكد "على انه لا تقبل الطلبات من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية مباشرة".⁴⁰ وبالتالي أنتفاء شرط المصلحة الشخصية المباشرة يؤدي الى عدم قبول الدعوى.

ثالثاً: المصلحة المادية والأدبية:-

لا خلاف في أن المصلحة المادية تكفي لرفع دعوي الإلغاء، من يصدر قرار بفصله قد تضرر مادياً، والموظف المحال الى التقاعد يلحق به ضرر مادي، يتمثل في الفرق بين المرتب الذي كان يتقاضاه قبل إحالته للتقاعد وبعدها.⁴¹

³⁵ - أنظر حكمها في الطعن رقم 1121 سنة 10ق- جلسة 23 مارس سنة 1968 م- المجموعة- السنة الثالثة عشر-ص 718.

³⁶ - أنظر حكمها في الطعن الإداري رقم 50/34ق- بتاريخ 25-12-2005م-غير منشور.

³⁷ - "محكمة القضاء الإداري في مصر- رفضت قبول طعن في قرار ترقية- عندما تبين أن ترتيب المدعي لا يسمح له بالترقية" راجع حكمها 4-1-1955 م(9)ص 209.

³⁸ - أنظر حكم محكمة القضاء الإداري في - 29-11-1951م(6) ص 90- ومن القضاء الليبي راجع- حكم المحكمة العليا في الطعن الإداري- 8/7- مجلة المحكمة العليا- السنة الأولى- العدد الأول-ص 23.

³⁹ - أنظر أحكام محكمة القضاء الإداري في الأتي:- حكمها بتاريخ 18-1-1955م(9)ص 243. حكمها بتاريخ 21-12-1955م(10)ص 109.

⁴⁰ - أنظر أحكام محكمة القضاء الإداري في 16-12-1952م 7 - ص 147- وكذلك حكم مجلس الدولة الفرنسي في نفس المعنى في 18 ابريل سنة 1911م- المجموعة 464- anselme 'abbe'.

⁴¹ - راجع -Debbasch et Ricci, Contentieux administratif, 2001, p.767

ولكن تمشياً مع سياسة التوسع في تفسير شرط المصلحة، قد قبل القضاء طلبات الإلغاء المستندة على مصالح أدبية، كطلب إلغاء قرارات نقل يدعى الطاعن أنها تنطوي على جزاءات تأديبية مقنعة، لما تحققه من أثر أدبي برفع وصمة الجزاء المسلكي لمن شملته هذه القرارات.⁴²

كما ان تعطيل الشعائر الدينية لطائفة معينة يوفر المصلحة الأدبية أو الروحية، الى المنتمين لهذه الطائفة، لإزالة القرارات التي تقف حجر عثرة أمام أداء شعائر ديانتهم.⁴³

والمصلحة الأدبية أو المعنوية لكي تستوي لمصلحة مبررة لدعوي الألغاء، ينبغي ان تكون شخصية ومباشرة، مثلها مثل المصلحة المادية.⁴⁴

رابعاً : المصلحة المحققة والمصلحة المحتملة :-

القضاء الإداري المصري، تبني في البداية ضرورة أن تكون المصلحة المحققة هي المبرر لرفع دعوى الألغاء، ولا تكفي في ذلك المصلحة المحتملة بالمستقبل.⁴⁵

إلا ان هذا الاتجاه بالقضاء المصري لم يستمر طويلاً، فسرعان ما أتجه الى أن المصلحة المحتملة تكفي لأستيفاء شرط المصلحة.⁴⁶

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة القضاء الإداري في مصر " بأن الموظف الذي يأمل في الترقية الى درجة معينة، مصلحة محتملة في الطعن على التعيينات التي تمت في هذه الدرجة.⁴⁷ ومن أحكام القضاء الليبي والتي تتفق تماماً مع القضاء المصري، حكم المحكمة العليا والتي قضت " ... لا يشترط لأستيفاء المصلحة في دعوى الإلغاء قرار إداري مطعون فيه أن يكون للمدعي مصلحة حالة من ورائه، بل يكفي أن تكون له مصلحة محتملة..."⁴⁸

وهكذا نري أن القضاء المصري والليبي وكذلك الفرنسي⁴⁹، على قبول دعاوى مستندة على مصالح محتملة.⁵⁰

⁴² - أنظر حكم المحكمة الإدارية العليا- طعن إداري رقم 2/3 ق- القضاء الإداري والدستوري- الجزء الأول- ص56- وراجع في نفس المعنى- د فتحي فكري- المرجع السابق- ص144- وفي نفس المعنى راجع- د عمر السوي- المرجع السابق- ص203.

⁴³ - راجع- حكم محكمة القضاء الإداري- بتاريخ 16-2-1950م- (4) ص379.

⁴⁴ - راجع حكمها في- 27-2-1958م- 12-13- ص77.

⁴⁵ - أنظر حكمها في الطعن الإداري رقم 9/7 مجلة المحكمة العليا- السنة الأولى- العدد الثالث- ص7.

⁴⁶ - راجع من أحكام القضاء الفرنسي:-

-C.E.28 mai 1943.Baffeleuf. Rec.p.135.

-C.E.dec.1980- pre'fet de l'Essone. Rec.p.462.

⁴⁷ - راجع د فتحي فكري- المرجع السابق- ص144- والذي أشار لأحكام القضاء الفرنسي منها :

-C.E.14 fev. 1958,Abisset.Rec.p.98.

⁴⁸ - راجع- C.E.28dec.1906,synd.des patrons coiffeurs de Limoges,G.A.op.cit,no(18)-p.102.

⁴⁹ - أنظر محكمة القضاء الإداري بتاريخ 27-2-1954م- (8)- ص719.

⁵⁰ - أنظر محكمة القضاء الإداري بتاريخ 24-1-1952م- (6)- ص365.

خامساً : المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية:

إن إشتراط أن تكون المصلحة الشخصية، في دعو الإلغاء، لا تعني أن الدعوى لا تُقبل إلا من شخص واحد، وإنما تقبل من الجماعات المختلفة، وهذا ما أقره مجلس الدولة الفرنسي، الذي قبل دعوة إلغاء من نقابات وجمعيات فيما يتعلق بالطعن بالقرارات التي تمس الأهداف التي أنشئت من أجلها والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها.⁵¹ وهكذا إعتترف القضاء لوجود مصلحة خاصة بالشخص المعنوي مستقلة عن مصلحة الأعضاء المكونين له وتطبيقاً لذلك – محكمة القضاء الإداري في مصر قبلت دعوى مرفوعة من رابطة محصلي بلدية الاسكندرية للدفاع عن مصلحة مشتركة جماعية تتخلص في " المحافظه على حقوق المحصلين عامة، بأن تجري ترقيةاتهم على سند صحيح وفقاً للقانون، لينال كلاً منهم حظهم في الترقية "52. وأقرت المحكمة أيضاً بحق المنظمات النقابية في الطعن على المصالح الجماعية لأعضائها، وإذ تعلقت الدعوى " بفئة معينة من هؤلاء العاملين مادام إنها لا تقتصر على أشخاص معينين بذواتهم "53.

وهذه الحلول القضائية والتشريعية، تفرضها قواعد المنطق فالإعتراف بأن الشخص المعنوي له مصالح متميزة عن مصالح أعضائه، يؤدي إلى ضرورة إتاحة السبل أمامه للدفاع عن هذه المصالح من خلال مخاصمة القنوات التي تعوق بلوغه أهدافه .

وفي نفس السياق قررت – المحكمة العليا الليبية بقبول طعن مقدم من مجموعة من الصيادلين بإلغاء قرارات إداريين يقضيان بالترخيص لشركتين إقتناء (أو تملك) الصيدليات وإدارتها حيث قضت المحكمة " بأن المدعين تجمعهم في هذا الطعن وحدة المصلحة في الدعوى التي تهدف إلى مخاصمة قرار معين وجدو فيه مساساً بمصلحتهم الماثلة في المهنة التي ينتمون إليها جميعاً، مما يسوغ رفعهم دعوى واحدة ومن ثم يكون القول بعدم وجود رابطة تسوغ رفعهم دعوى واحدة دفعاً في غير محله "54.

وبعد أن عرفنا إن المصلحة الشخصية المباشرة و القانونية، أو المشروعة ، اللازم توفرها للطعن بإلغاء القرارات الإدارية، يستوي ان تكون محققة أو محتملة، سواء كانت مادية أو أدبية أو روحية فردية أو جماعية، إذا أن هذه الأوصاف جميعاً ليس من شأنها ان تؤثر في شرط المصلحة الشخصية المباشرة في رفع دعوى الإلغاء .

⁵¹- راجع- حكمها في الطعن الإداري رقم 2/3ق (قضاء بتاريخ 28-11-1956م في (قضاء المحكمة العليا الإداري والدستوري ج 1 ص56)- وفي نفس المعنى- راجع حكمها في الطعن الإداري رقم 16/7ق- بتاريخ 22-3-1970م في المجموعة المفهرسة- ج1-المبادئ الإدارية والدستورية- ص183-رقم (152).

⁵²- أنظر د خليفة سالم الجهمي- المرجع السابق- ص189- وانظر د محمد الحراري- المرجع السابق- ص172 ومابعدا.

⁵³- راجع -C.E,30 nov.1956,Bakry Djibo,Rec.p.723.

⁵⁴- راجع ذلك وتفاصيل أخرى بالخصوص لدى- د ربيع أنور فتح الباب- المرجع السابق-ص 147 ومابعدا.

سادساً : وقت توافر شرط المصلحة :-

الأصل في قانون المرافعات، أن شرط المصلحة يجب توافره وقت رفع الدعوى و استمراره قائماً حتى صدور حكم فيها. وهو متفق عليه بالنسبة لكافة الدعاوي المدنية، وما شابهها من دعاوي الحقوق الشخصية.⁵⁵

ولكن في دعوى الإلغاء قد تتوافر وقت رفع الدعوى، و لكنها تزول اثناء نظرها، فهل يستمر القاضي في نظر الدعوى أم يقضى بعدم القبول؟.

مجلس الدولة الفرنسي يرى أن زوال المصلحة اثناء نظر الدعوى لا يؤدي الى عدم قبولها.⁵⁶ وفق هذا الحكم فإن القضاء الإداري الفرنسي استقر على ضرورة توافر المصلحة عند رفع الدعوى فقط. فلا يلزم إستمرارها أثناء نظرها و حتى الفصل فيها.⁵⁷ ومعنى ذلك أن الطعن في القرار الإداري بقصد إلغائه يكون مقبولاً إذا توافرت المصلحة عند رفع الدعوى، فإذا انتهت المصلحة فان نظر مجلس الدولة للدعوى يستمر قائماً، إلا إذا كان زوال المصلحة راجعاً إلى زوال عدم المشروعية المتعلق بالقرار الإداري المطعون فيه، وذلك إذ قامت الإدارة بتصحيح القرار.

إلا ان الفقه والقضاء الإداري المصري، لم يتخذ موقف موحد بالخصوص، إذ جانب منه، يكتفى بتوافر شرط المصلحة وقت رفع الدعوى بغض النظر عن زوالها بعد ذلك،⁵⁸ أو استمرارها حتى الفصل في الدعوى.

إلا أن محكمة القضاء الإداري عدلت عن موقفها، وأتجهت الى ضرورة وجود المصلحة وقت رفع الدعوى وأستمرارها حتى الفصل في الدعوى حيث قضت بأن " المصلحة هي مناط الدعوى، وأنه يتعين توافرها وقت رفع الدعوى، وأستمرار وجودها مابقيت الدعوى قائمة...."⁵⁹، والمحكمة الإدارية العليا أيضاً، اتخذت نفس الاتجاه والذي ينادى بضرورة أستمرار المصلحة لحين الفصل في الدعوى.⁶⁰

⁵⁵ - من الفقه المصري المؤيد لمسلك الدولة الفرنسي- د مصطفى ابوزيد فهمي- قضاء الإلغاء- طبعة سنة 2011- ص66 ومابعداها. وأيضاً د ماجد الحلو- القضاء الإداري- طبعة سنة 1985م- ص302- ووسعد عصفور ومحسن خليل- القضاء الإداري- دون سنة- ص384- ومن أحكام القضاء حكم محكمة القضاء الإداري- في القضية رقم 1323 لسنة 7 قضائية- مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة- السنة التاسعة- ص39.

⁵⁶ - أنظر حكمة محكمة القضاء الإداري- جلسة 18 يناير سنة 1955- مجموعة السنة التاسعة ص243.

⁵⁷ - راجع أحكامها بالخصوص: -

من المحكمة الإدارية العليا- 14-4-1987م- م (32)- ص110- وايضاً حكمها بتاريخ 11-2-1989م- م(34)- ص541- وكذلك حكم المحكمة الإدارية العليا بتاريخ- 24- مارس- سنة 1963- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة- السنة الثانية- ص925- وايضاً حكمها في الطعن رقم(166) لسنة 27ق- بتاريخ 9-11-1986م- مشار له لدى د عمر محمد.

⁵⁸ - راجع حكمها بتاريخ 8-3-1970م- في الطعن الإداري- 7/11ق- مجلة المحكمة العليا- السنة الأولى- العدد الأول- ص11.

⁵⁹ - أنظر حكمها- في 27-2-1980م في طعن أداري رقم 3ق/1- مجلة المحكمة العليا- السنة السادسة- العدد الثالث- ص64- وكذلك حكمها بتاريخ 3-6-1984م- طعن غداري رقم 25/3ق- مجلة المحكمة العليا- السنة الحادية والعشرون- العدد الثالث- ص15. ومن الفقه الليبي راجع- د محمد عبدالله الحراري- المرجع السابق- ص172 ومابعداها. وايضاً- د عمر محمدالسيوي- المرجع السابق- ص200 ومابعداها. وكذلك د خليفة سالم التليسي- مرجع سابق- ص191 ومابعداها.

⁶⁰ - أنظر د الكوني علي أعبودة- مرجع سابق- ص32- وفي نفس المعنى راجع- د أحمد عمر بوزقية- مرجع سابق- ص132- وكذلك د مسعود علي محمد بلقاسم- شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي- بدون ناشر- بدون سنة- ص284- وراجع حكم المحكمة العليا- الطعن المدني رقم- 12/38ق- جلسة 1967/2/11م- المجموعة المفهرسة- ج4- القسم الأول- ص430.

وفى ليبيا، فالقضاء الإداري يكتفى بتوافر المصلحة يوم رفع الدعوى ولا يشترط ضرورة استمرارها حتى الفصل فيها، تطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا "بأن العبرة بتوافر المصلحة وقت رفع الدعوى.... أما زوال هذه المصلحة أثناء نظر الدعوى لا تأثير له على قبول دعوى الألغاء، ذلك لأن دعوى الألغاء تهدف إلى تحقيق مصلحتين إحداهما خاصة تتعلق برفع الدعوى، والأخرى عامة تتعلق بالدفاع عن المشروعية وتوجيه الإدارة إلى الصالح العام"⁶¹.

وأستقرت المحكمة العليا على هذا الاتجاه فى أحكامها حيث قضت فى حكم آخر "بأن العبرة فى قبولها (دعوى الألغاء) هو بتوافر المصلحة الشخصية يوم رفع الدعوى وبصرف النظر عن استمرارها حتى نهاية الدعوى بصدر حكم فيها"⁶² وبعد دراسته لإحكام المصلحة فى دعوى الألغاء ندرس بالمطلب الثانى شرط المصلحة فى دعوى الألغاء وغيرها من الدعاوى.

المطلب الثانى

أوجه الاتفاق والاختلاف بين المصلحة فى دعوى الألغاء وغيرها من الدعاوى

أولاً: - الدعوى المدنية :-

تتفق الدعوى المدنية مع دعوى الألغاء فى القضاء الإداري، بأنه لا دعوى بدون مصلحة وهو مانصت عليه المادة الرابعة من قانون المرافعات الليبي صراحة فى قولها "لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون"، فالطلب الذى لا يحقق أى مصلحة للمدعى يرفض دون بحث فيما إذا كان له أساس قانونى أم لا، والغاية من ذلك هى قطع الطريق على المنازعات الغير جدية أمام المحاكم.⁶³

ويتفق فقه القانون الخاص على انه لا يشترط أن تكون المصلحة أقتصادية" أو مالية" وانما تكفى المصلحة المعنوية أو الأدبية، فالقانون يقر عن مبدأ التعويض عن الضرر الأدبي فى مجال المسؤولية التقصيرية، ويجب أن تكون المصلحة راجعة الى صاحب الطلب أو الدفع، أى شخصية ومباشرة وان تكون قائمة وقت رفع الدعوى، ومع ذلك يكتفى بالمصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب دفع ضرر محقق أو لتوثيق حق يخشى زوال دليله عن النزاع فيه، هذا ماورد فى المادة الرابعة من قانون المرافعات ومن خلال هذا النص أن المشرع لا يقر اعتبار المصلحة المحتملة كافية لرفع الدعوى وانما قيد ذلك بحالتين، ومن تطبيقاتها فى قانون المرافعات دعوى البطلان الأصلية بالتطبيق لقواعد القانون المدنى، على سبيل المثال وليس الحصر⁶⁴، وهنا تختلف عن دعوى الألغاء

⁶¹ - راجع - د أحمد عمر بوزقية- مرجع سابق- ص142 ومابعداها.

⁶² - أنظر - د مأمون سلامة- الإجراءات الجنائية فى التشريع الليبي- الجزء الأول- الطبعة الثانية- سنة2000م- منشورات مكتبة جامعة الزاوية- ليبيا- ص40.

⁶³ - أنظر - د مأمون سلامة- مرجع سابق- ص 43.

⁶⁴ - راجع - د أحمد عمر بوزقية- مرجع سابق- ص142 ومابعداها.

فى القضاء الإدارى والتى تقبل المصلحة المحتملة كاساس لرفع الدعوى .والتى يجب ان يقرها القانون⁶⁵.

ولا يشترط فى الدعوى المدنية حتى تتحقق المصلحة الشخصية والمباشرة، ان يكون هناك انتهاك لحق برفع الدعوى فى مصالحه الخاصة، فلا يجوز أن ترفع دعوى للمطالبة بحق للغير مالم تكن له الولاية على صاحب الحق.

فلا يجوز لأحد المتضررين من عمل غير مشروع ان يرفع دعوى مطالباً بالتعويض لجميع المتضررين، وإنما يجب أن تقتصر دعواه على طلب التعويض لنفسه.

ثانياً : الدعوى الجنائية:-

الدعوى الجنائية وفق القانون الليبي هى مجموعة من الإجراءات تتخذ من وقت أخطار النيابة العامة لوقوع جريمة حتى صدور حكم نهائى فاصل فيها سواء بالأدانة أو البراءة⁶⁶

والدعوى الجنائية غير قابلة للتنازل مما يعنى أنها ملك للدولة تباشرها بواسطة النيابة العامة، لتحقيق مصلحة المجتمع ككل، ومن هنا جاءت خاصية عدم التنازل عنها حيث من حق المجنى عليه التنازل عن حقه الشخصى ولا يملك التنازل عن الحق العام، لذلك فإن قرار النيابة العامة بالتنازل عن الدعوى يقع باطلاً ولا يكتسب المتهم أى حقوق⁽⁶⁶⁾، فالطعن فى الدعوى الجنائية مشروط بتوافر عنصر المصلحة فى الطعن فاذا انتفت المصلحة فى الطعن كان غير مقبول، ولذلك لايقبل الطعن من المتهم إذا كان قد حكم ببراءته، وذلك لإستيفاء شرط المصلحة لديه.

ومن هنا قد تتفق الدعوى الجنائية مع دعوى الألغاء فى القضاء الإداري فيما يتعلق بأنقضاء شرط المصلحة أثناء السير فى الدعوى، ففى الدعوى الجنائية إذا انتفت مصلحة الطاعن بالتنازل عن حقه الشخصى فى الدعوى، يبقى الحق العام قائماً فى الدعوى، وتباشره النيابة العامة ولا يجوز لها التنازل عن هذا الحق.

أما فى دعوى الألغاء فى القضاء الإداري، يشترط القضاء وجود المصلحة الشخصية المباشرة عند رفع الدعوى، فلا تقوم إلا بها، وإذا أنتفت المصلحة الشخصية والمباشرة أثناء السير فى الدعوى لاتنتهى الخصومة بل يستمر القضاء فى نظر الدعوى إستناداً إلى ان موضوع الدعوى هو قرار غير مشروع، فإذا أنتفت المصلحة الشخصية للطاعن تبقى المصلحة العامة وهى الحفاظ على مبدأ المشروعية فى اعمال وتصرفات الإدارة.

⁶⁵ - راجع فى ذلك- فتحي منصور الفيتوري- بحث بعنوان "مدى أختصاص المحكمة العليا للرقابة على الدستورية"- منشورات شبكة المعلومات الدولية- تاريخ الاطلاع- 2018/1/8م- وكذلك راجع بشكل موسع ومفصل- د سلى الدغلي- "خصوصية النموذج الليبي فى القضاء الدستوري-مقارنة مع النموذج الفرنسي"- رسالة دكتوراة مقدمة بجامعة باريس الأولى السوربون- 20 يناير 2009م.

⁶⁶ - أنظر- د مأمون سلامة- الإجراءات الجنائية فى التشريع الليبي- الجزء الأول- الطبعة الثانية- سنة 2000م- منشورات مكتبة جامعة الزاوية- ليبيا- ص40.

ثالثاً: الدعوى الدستورية

هي دعوة قضائية تتمثل شروط قبولها كأي دعوى دعوة قضائية أخرى، إلا أن الدعوى الدستورية لها طبيعة خاصة تميزها عن غيرها من الدعاوى- ويلزم لقبولها ما يشترط لقبول كافة الدعاوى وفقاً لقانون المرافعات المدنية والتجارية، حيث يشترط لقبولها شرط الصفة وشرط المصلحة-

فشرط المصلحة/

يتطلب كقاعدة عامة يطبق عليه ما يطبق على باقي الدعاوى وفقاً للقاعدة المعروفة (لامصلحة فلا دعوى) وهذه قاعدة قائمة بالنسبة للدعوى الدستورية شأنها في ذلك شأن الدعاوى العادية والإدارية، فإذا أنتفت المصلحة أنتفى الحق في تحريك الدعوى وتعيين الحكم في عدم قبولها، والمصلحة يجب أن تكون مصلحة شخصية مباشرة وحالة، وقد تكون مصلحة مادية أو أدبية، ونظراً للطبيعة الخاصة للدعوى الدستورية في طبيعة تحريكها والذي يتطلب أن يسبقه دفع امام المحكمة التي تنظر للموضوع، فهذا الدفع يجب أن يحقق لصاحبه مصلحة فيه، فلا يقبل دفع من غير صاحب مصلحة فيه، كذلك فإن المصلحة في الدعوى الدستورية ترتبط بالمصلحة في الدعوى الموضوعية، هذا عن بعض خصوصية شرط المصلحة في الدعوى الدستورية.

أما فيما يتعلق بشرط الصفة والأهلية/

فلا يوجد فرق بين هذين الشرطين أو بينهما وغيرهم في الدعاوى العادية في قانون المرافعات أو قانون القضاء الإداري، نستخلص من ذلك أن شرط المصلحة والصفة في الدعوى الدستورية لا تختلف كثيراً عنها في دعوى الإلغاء في القضاء الإداري، والأختلاف فيما يتعلق بطبيعة وخصوصية الدعوى الدستورية وطريقة تحريكها التي تختلف بشكل كبير عن دعوى الإلغاء في القضاء الإداري⁶⁷.

⁶⁷ - راجع في ذلك- فتحي منصور الفيتوري- بحث بعنوان "مدى اختصاص المحكمة العليا للرقابة على الدستورية"- منشورات شبكة المعلومات الدولية- تاريخ الأطلاع- 2018/1/8م- وكذلك راجع بشكل موسع ومفصل- د سلوى الدغيلي- "خصوصية النموذج الليبي في القضاء الدستوري- مقارنة مع النموذج الفرنسي"- رسالة دكتوراة مقدمة بجامعة باريس الأولى السوربون- 20 يناير 2009م.

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة الطبيعة القانونية لشرط المصلحة في دعوى الألغاء، من حيث مفهوم الدعوى – شرط المصلحة – أيضاً ضابط المصلحة في دعوى الألغاء وغيرها من الدعاوى، وشرط توفر مصلحة شخصية ومباشرة في رافع دعوى اللغاء يعتبر من شروط قبول الدعوى فإذا أنتفى وجود هذا الشرط عند رفع الدعوى حكم القاضي بعدم قبول الدعوى لأنعدام الدعوى، والمصلحة في دعوى الألغاء متعددة حيث توسع القضاء الإداري فيها ، فقد تكون مصلحة مادية أو أدبية – مصلحة حالة أو محتملة – وقد تكون مصلحة فردية أو جماعية.

وهناك جانب من فقهاء القانون العام يرون أن المصلحة والصفة شرطين مختلفين ولا توجد رابطة بينهما، إلا أن جانب كبير من القضاء يدمج شرط المصلحة بشرط الصفة ويجعلهم شرط واحد، بل ويشترط القضاء أن تكون المصلحة مشروعة.

وهناك أوجه اتفاق واختلاف بين دعوى الألغاء في القضاء الإداري وغيرها من الدعاوى الأخرى، حيث نجد أن هناك اتفاق بين دعوى الألغاء وغيرها من الدعاوى، حيث يجب أن تتوفر المصلحة الشخصية والمباشرة عند رفع الدعوى (فلا مصلحة فلا دعوى) سواء كانت إدارية أو مدنية أو جنائية.

وتختلف في استمرار وجود هذه المصلحة حتى الحكم في الدعوى، في دعوى الألغاء لا يشترط استمرارها حتى الفصل في الدعوى لأن الطعن ضد قرار غير مشروع ، فإذا انتفت المصلحة الشخصية للطاعن تبقى المصلحة العامة وهو اقرار مبد المشروعية.

بينما في الدعوى المدنية يشترط استمرارها حتى الحكم في الدعوى، ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق" كدعوى وقف الأعمال الجديدة، وهي إحدى دعاوى الحيازة الثلاث وكذلك دعوى البطلان الأصلية" أو الأستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه) ومنه على سبيل المثال " دعوى أثبات حاله أو دعوى سماع شاهد...." وفي الدعوى الجنائية تتفق دعوى الألغاء مع الدعوى الجنائية إذا انتفت المصلحة الشخصية للطاعن بالتنازل عن حقه الشخصي لا تسقط الدعوى وتبقى المصلحة العامة لحماية المجتمع قائمة والممثل عنها النيابة العامة والتي لا يحق لها التنازل عنها .

وبالنسبة لدعوى الألغاء تختلف عن الدعوى الدستورية في طبيعة الدعوى الدستورية والتي تختلف في إجراءات وطريقة الدفع بالدعوى الدستورية، وإن انفقت في ضرورة أو توفر شرط المصلحة في الطعن.

والله موفق....



Journal of Legal Studies

**Published By Faculty Of
Law Benghazi University**



BENGHAZI UNIVERSITY PRESS

BENGHAZI UNIVERSITY PRESS

NO:20

February 2018

www.journal-legal-studies.net